



المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية بجامعة الإسكندرية

<https://esalexu.journals.ekb.eg>

دورية علمية محكمة

المجلد الثامن (العدد الخامس عشر، يناير 2023)

الاستراتيجية المصرية لمكافحة الإرهاب في عهد الرئيس عبد الفتاح السيسي (2014-2018)

هند عثمان أبوالغيط السيد

باحث دكتوراه العلوم السياسية

كلية الاقتصاد والعلوم السياسية

جامعة القاهرة

المخلص

تسعى هذه الدراسة إلى وضع إطار نظري لتحليل إستراتيجية مصر في مكافحة الإرهاب الذي يشكل تهديداً كبيراً، وتكمن مشكلة البحث في عدم وجود إطار نظري يحدد إستراتيجية على درجة من الكفاءة تستطيع القضاء على الإرهاب، وتحدد مدى نجاح مصر في تطبيقها. وهذه الدراسة تمثل الأولى من نوعها في تحليل ووضع إطار نظري لإستراتيجية مصر في مكافحة الإرهاب. وتعتمد الدراسة على منهج تحليل النظام، الذي وصل إلى إستراتيجية تهدف إلى محاصرة الإرهاب حتى حدثت موجات واسعة النطاق؛ ويأتي ذلك نتيجة اتباع نهج جديد لآلية مكافحة الإرهاب، كانت مصر قد اعتمدها مصر في ظل التحديات المفروضة؛ وبفضل تلك الجهود خرجت مصر من قائمة العشرة الأوائل المتضررة من الإرهاب، كذلك احتلت المركز الحادي عشر لعام 2018 مقارنة بعام 2017 حيث احتلت المرتبة التاسعة. وبالتالي، من الضروري الآن إعادة النظر في السياسات المتبعة بسبب التحول من القوة الناعمة إلى القوة الصلبة التي أنتت كنتيجة الجهود الأمنية المبذولة.

الكلمات المفتاحية: إستراتيجية مكافحة الإرهاب - القوة الصلبة والناعمة - التحديات الداخلية والخارجية - الحرب الشاملة سيناء.

Abstract

This study seeks to develop a theoretical framework for analyzing Egypt's strategy in combating terrorism a significant threat. The problem of the research lies in the absence of a theoretical framework that defines an efficient strategy that eliminates terrorism and determines the extent of Egypt's success in implementing it. This study represents the first of its kind to analyse and develop a theoretical framework for the counter-terrorism strategy. The study relies on the system analysis approach. The study sets a strategy that aims to surround terrorism till a wide-ranging confrontation is made. This is a result of a new approach to the mechanism of combating terrorism adopted by Egypt due to the challenges imposed. Egypt exited the list of the top ten affected by terrorism. Egypt ranked eleventh for the year 2018 compared to the year 2017 where it ranked ninth. Thus, it is now vital

to reconsider policies used due to the change from the soft power to the hard power as a result of the outcome of security efforts.

Keywords: Counter-terrorism strategy, hard power, soft power, internal - external challenges, comprehensive war Sinai.

مقدمة

إن أهم أدوات التقدم مرهونة بالتقدم في مجال الحفاظ على الأمن الوطني والقومي للدولة، وتؤكد التجارب في المنطقة العربية ذلك، وإن لم يتم هذا بالبحث العلمي؛ فإن العالم العربي سيظل في منطقة الدمار الشامل. وتتحدد مقومات البقاء والتميز للدول بامتلاك إستراتيجية بناءة وكفاء قادرة على تجاوز التهديدات والتحديات التي تعوق قيامها بواجبها الوطني. وقد عانت مصر من أفعال إرهابية دموية، وجولات متعاقبة من التصارع مع الإرهاب؛ فأصبح الإرهاب والتطرف أبرز المعضلات التي تواجه أمن مصر وسكينة. وبعد عزل الإخوان بثورة 30 يونيو 2013، ومنذ ذلك الوقت واجهت مصر موجة شرسة من الإرهاب راح ضحيتها العديد من رجال الجيش والشرطة والمدنيين (شعيب، 2016: 60). ولم يتم إعداد دراسة تحليلية حول إستراتيجية مصر في مكافحة الإرهاب. والفجوة الأدبية هنا تتمثل في معضلة كيفية تحليل وتقييم إستراتيجية مكافحة الإرهاب بشكل شامل وملم بجميع محاور ومستويات المكافحة. ولا تزال البيانات متفرقة وغير مجمعة في دراسة واحدة، فالدراسات السابقة تشير فقط لأسباب الإرهاب أو لأحد محاور مكافحة الإرهاب على حدة. فهذه الدراسة الأولى من نوعها التي ترصد التجربة المصرية كنموذج في مجال مكافحة الإرهاب، حيث استهدفت الدوافع التي تساعد في تبني إستراتيجية من أجل على الظاهرة الإرهابية. كما أوضحت الدراسة وجود عدد من المبررات التي أدت إلى زيادة الخلايا الإرهابية والعمليات الإرهابية منذ تولي الرئيس "السيسي". وقد اعتمدت هذه الأطروحة على دراسة ملامح السياسات المتبعة من النظام السياسي المصري في مجموعة البيانات المتاحة من الهيئة العامة للاستعلامات المصرية، وبيانات الجيش المصري التي توفر معلومات عن عدد التهديدات الإرهابية، وعدد العمليات العسكرية في الفترة من (2014-2018).

ويمكن توضيح الأساس النظري لتحليل استراتيجية مكافحة الإرهاب في الشكل التالي:

شكل رقم (1): الأساس النظري لتحليل إستراتيجية مكافحة الإرهاب في مصر



المصدر: من إعداد الباحث

لقد ساهمت الدراسة في وضع أساس علمي لتحليل إستراتيجية مكافحة الإرهاب من خلال رصد العلاقة الارتباطية بين التحديات التي تواجه النظام وسياسات النظام التي نتج عنها إستراتيجية شاملة لمكافحة الإرهاب. فالمخاطر التي تهدد النظام هي دليل مهم بشأن طبيعة استجابة النظام، وهذا هو الأساس المنطقي للحفاظ على أمن النظام السياسي المصري وحرصه على اتباع نهج إستراتيجي فعال على ثلاث مستويات وهي: المستوى الوطني، والمحلّي، والدولي.

المشكلة البحثية

إن التحولات السياسية العاصفة التي شهدتها مصر في صُلب نظامها السياسي ومشهدا الحزبي، جعلت الفكر المتطرف يتجسّد في صورة كيانات مُنظمة تناصب الدولة العداء، وتُعلي من قيمة الجهاد، لتُحتم على الأفراد ممارسة الفرض المُسلّح لإحلال حُكم الله بديلاً عن الحكومات غير المُناصرة له، حيث سعت التنظيمات الإرهابية إلى تكثيف عملياتها في بر مصر بأكمله، وخاصةً في سيناء التي تعتبر مركزاً رئيسياً لعملياتهم؛ لذا تنطلق المشكلة البحثية من التساؤل: إلى أي مدى نجحت الإستراتيجية المصرية لمكافحة الإرهاب في عهد الرئيس السيسي؟ وجدير بالذكر أيضاً أن الأمن القومي المصري يمثل الركيزة الأساسية لأمن الشرق الأوسط والمنطقة العربية، كما أن تهديد الأمن القومي يؤثر على استقرار الدولة من الناحية السياسية والاقتصادية. وتكمن مشكلة البحث في عدم

وجود إطار نظري يحدد إستراتيجية كفاء تقضي على الإرهاب، وتحدد مدى نجاح مصر في تطبيقها، بالإضافة إلى عدم وجود دراسات أدبية تتناول الموضوع محل البحث بصورة تحليلية كمرجع للباحثين؛ فالمرجع الخاصة بالدراسة اعتمدت على المصادر الرسمية للدولة من الهيئة العامة للاستعلامات، وقرارات الرئيس عبد الفتاح السيسي.

الأسئلة البحثية

في هذا السياق تنقسم الأسئلة البحثية إلى تساؤل رئيسي وأسئلة فرعية:

س1 هل نجحت إستراتيجية مصر لمكافحة الإرهاب في عهد الرئيس "السيسي" (2014-2018)؟

إنَّ بناء الأساس النظري للدراسة يتوقف على الإجابة عن الأسئلة التالية:

س1-1 ماهي الدوافع وراء تبني مصر لإستراتيجية مكافحة الإرهاب؟

س1-2 ما هي التحديات الداخلية والخارجية التي تؤثر على إستراتيجية مصر لمكافحة الإرهاب في عهد الرئيس السيسي؟

س1-3 ماهي إستراتيجية الرئيس السيسي في مكافحة الإرهاب على المستوى الوطني والإقليمي والدولي؟

وبناءً على مشكلة البحث؛ فإن الفرضية الرئيسية هنا هي: كلما زادت التهديدات الإرهابية والتحديات التي تواجه النظام؛ ستكون النتيجة زيادة قدرات الدولة في تبني إستراتيجية شاملة لمكافحة الإرهاب.

هدف البحث

يتمحور هدف البحث في وضع أساس نظري لتحليل إستراتيجية مكافحة الإرهاب، ولفت انتباه الباحثين في مجال الأمن القومي إلى إعادة النظر في الأساليب المستخدمة لمكافحة الإرهاب، مع ضرورة التحليل الإستراتيجي والتنبؤ بالتهديدات الناشئة، وذلك بواسطة تطوير الدعم الفني والمالي والبشرى لإحكام السيطرة الأمنية، إضافة إلى ضرورة تضامن جميع مؤسسات الدولة في إطار مكافحة الإرهاب، مع انتهاز خطة التوسع في التعاون الإقليمي والدولي في القضاء على الإرهاب. ويمكن التحدي الأصعب في هذه الدراسة في التعامل مع التحديات والتهديدات الإرهابية التي تواجه النظام، كدفاع أساسي وراء اتباع النظام لإستراتيجية فعالة للقضاء على الظاهرة. كما تكشف الدراسة أهمية ضرورة اتباع النموذج المصري للاقتداء به كنموذجٍ مُلهِمٍ يُحتذى به في هذا المجال.

أهمية البحث

تُسهّم هذه الدراسة في الخروج بنظرية مفسرة لآليات مكافحة الإرهاب في عهد الرئيس "السيسي"، والتعرف على النهج المتبع لتوفير الإجابات المناسبة لأسباب تبني هذه الاستراتيجية، ومعوقات تطبيقها، وتقييم مدى نجاحها. كما تمكن الدراسة الباحثين من معرفة مؤشرات النجاح من أجل القضاء على الإرهاب، بالإضافة إلى تمكن القادة من الاطلاع على نتائج الدراسة وتوصياتها للإحاطة بالعديد من الأمور ذات الصلة بالإشكالية محل البحث.

منهج البحث

تعتمد الدراسة على منهج تحليل النظام. فمع ازدياد العمليات الإرهابية في مصر زادت الحاجة لحماية الوطن، ومن هنا توجه النظام السياسي المصري إلى اتخاذ تدابير وتبني سياسات فعالة للاستجابة لمكافحة الإرهاب. حيث تتبع هذه الدراسة نموذج (ديفيد إيستون) لتحليل النظام الذي يعتمد على الفرضية البسيطة، على أساس من أن الحياة السياسية هي مجموعة من التفاعلات داخل حدود الدولة، محاطة بالنظم الاجتماعية والمتغيرات التي تؤثر دائماً على الدولة. ويركز أيضاً على العوامل البيئية التي تحيط بالنظام السياسي " المدخلات " و "المخرجات"، فنتائج التعرض للمدخلات ترى أن تحليل النظام يأخذ في الاعتبار هذه الدورة التي لا تنتهي من التفاعلات بين البيئة والنظام السياسي وقدرته على البقاء متوازناً وقابلاً للتكيف، وبالتالي البقاء على قيد الحياة من التأثيرات الخارجية، حيث لا تسبب أي خلل في النظام. والنظام السياسي هو عبارة عن وحدة التحليل في إطار منهج تحليل النظام، وهو مجموعة من العناصر التفاعلية المتصلة وظيفياً بطريقة نظامية، مما يعني أن أي تغيير في أحد التأثيرات المكونة يؤثر في بقية المكونات. (Easton, D. 1949: 24-25).

وفقاً لمنهج تحليل النظام، تتأثر مصر ككيان ونظام سياسي بقدرتها على البقاء من خلال مجموعة من المتغيرات (المدخلات) الداخلية والخارجية، ويعمل بعد معالجتها من خلال تبني السياسات الداخلية والخارجية تجاهه (المخرجات) التي تحدد قدرته على البقاء بشكل ملائم، ويتبع هذا النهج معتبرا إستراتيجية مكافحة الإرهاب كواحدة من المدخلات التي تشكل النظام السياسي ويعتبر الإرهاب من المخرجات التي تهدد أمن مصر.

الأدبيات السابقة

بعد الاطلاع على عدد من أهم الدراسات السابقة الخاصة بالموضوع محل الدراسة، وجدت الباحثة أن هذه الدراسات تتدرج تحت ثلاث مجموعات:

1- دراسات أجريت لطرح أسباب تصاعد الإرهاب في مصر

- دراسة: حنفي على .خ، مجيب. م، (2013)، تحت عنوان، **عنف ما بعد التغيير: العوامل المغذية للعنف في مراحل الانتقال الديمقراطي، ملحق اتجاهات نظرية، مجلة السياسة الدولية، العدد 193**(حنفي على، ومي مجيب، 2013).
- ودراسة: جابر حسن. غ، (2018)، **بعنوان: النظريات الحديثة في دراسة ظاهرة الإرهاب، القاهرة: المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، جامعة قناة السويس- كلية التجارة الاسماعيلية، مجلد 9 عدد2 (جابر حسن، 2018) .**
- ودراسة: Brooke.S , (2015) ,Islamic groups Social Service Provision and Attitudinal Change in Egypt ,:combating Terrorism center at west point - (Brooke, 2015) .

وقد تطرقت هذه الدراسات لتناول العلاقة بين أسباب تطور الجماعات الإرهابية وتصاعد العنف في مجتمع ما والبيئة المحيطة، وخرجت بنتائج منها أن عوامل التحول والبيئة الانتقالية تلعب دوراً محفزاً للعنف، ولكن تبلغ درجة ديمومته من عدمها في المجتمع وفقاً للأنظمة الجديدة في مراحل ما بعد التغيير مع محفزات العنف، والأطر النظرية المفسرة لتصاعد الإرهاب. كما تكمن أهمية هذه الدراسات في دراستنا في محاولتها رصد دوافع ومبررات تصاعد الهجمات الإرهابية في مصر وأبعادها.

2- دراسات أجريت لطرح التحديات التي تواجه النظام السياسي المصري

- دراسة: **على عبده هلال. م، (2018)، وعنوانها: ظاهرة الإرهاب الدولي وتأثيرها على الأمن القومي المصري بعد ثورة 30 يونيو 2013، رسالة ماجستير كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة. (هلال، 2018).**

- **دراسة:** indicators of variance in the frequency of terrorist Attacks across Egyptian Governorates ,master of global affairs salah. K, (2016) ,the American university in Cairo. (salah, 2016)

تطرح هذه الدراسات سمات وملامح البيئة التي يعمل في رحابها الرئيس عبد الفتاح السيسي وهي بيئة تواجه مجموعة من الأزمات والتحديات التي تترتب بمصر على الصعيدين الداخلي والخارجي-والقوى التي يمثلها. وخرجت بنتائج تدل على وجود حالة من القلق الإقليمي والدولي جزاء صعود العمليات الإرهابية في ظل التحديات الداخلية والخارجية على النظام السياسي المصري. وتكمن أهميتها في دراستنا فيما تقدمه من نتائج لفهم التحديات التي تواجه النظام السياسي المصري في مكافحة الإرهاب، ولكنها تفتقر لفرض توصيات لمواجهة تلك التحديات من أجل مكافحة الإرهاب.

3-دراسات أجريت لطرح وسائل مكافحة الإرهاب في مصر

لقد لوحظ في الدراسات التي أجريت لطرح وسائل مكافحة الإرهاب أنها تقتصر إلى التحليل، إضافة إلى عدم التوصل للنتائج التي تساعد في قياس إستراتيجية مكافحة الإرهاب، ومن هذه الدراسات:

- **دراسة:** Schweitzer. Y, (2017), The War on Terrorism in Sinai: A Watershed? Institute for National Security. Studies29 Nov. (Schweitzer,2017)

- **دراسة:** Mansour. M, (2019), Giza Bus Attack Threatens Egypt's Security, Cairo: Terrorism Monitor Volume: 17 Issue ,22 January. (Mansour,2019)

وقد طرحت هذه الدراسات محاور سياسات مكافحة الإرهاب في مصر من خلال تأمين الحدود ومحاربة الإرهاب بالأسلحة المتطورة وانطلاق العملية العسكرية الشاملة "سيناء 2018"، والعمل على تحقيق تنمية شاملة ومستدامة. وأيضا من خلال رصد رؤية جديدة لسيناء تتناول سبل مكافحة الإرهاب عن طريق تجفيف مصادر تمويله، وخرجت هذه الدراسات بنتائج منها: التأكيد على أن الإرهاب لا يزال متواجدا رغم جهود مكافحته، وتكمن أهميتها في الدراسة في معرفة توجهات السياسة المصرية في مكافحة الإرهاب بعد عام 2015-2018.

وجاءت تقارير وبيانات (الهيئة العامة للاستعلامات المصرية، 2018)، (القوات المسلحة المصرية، 2018) لترسيخ رصد السياسات المتعلقة بالتعامل مع الإرهاب مثل: القوانين التشريعية الصادرة عن الدولة، والضربات الأمنية المتلاحقة من الجيش المصري للتتظيمات الإرهابية وأهمها العملية العسكرية الشاملة "سيناء 2018". كما ترصد أعداد العمليات الإرهابية وأعداد الضحايا الناتجة عن كل عملية، والجهود الدولية والإقليمية في هذا الصدد. ويتم الاستقادة منها في الدراسة من خلال تحليل التقارير والإحصائيات عبر جداول رقمية لقياس مدى نجاح إستراتيجية مكافحة الإرهاب في مصر.

وبناءً على ما سبق يتضح أن هناك حاجة إلى مزيد من التطلع بمزيد من الدراسة والتحليل لكل ما هو جديد حول إطار إستراتيجية مكافحة الإرهاب، حيث تعد عملية معقدة تحتاج إلى العرض المفسر والشامل لجميع مستويات مكافحة الإرهاب في مصر؛ في ظل افتقار الدراسات السابقة إلى وضع إطار تحليلي إستراتيجية مكافحة الإرهاب في عهد الرئيس عبد الفتاح السيسي. وتمثل هذه الدراسة إضافة جديدة تختلف عن الأدبيات السابقة؛ إذ إنها تعتبر دراسة شاملة تجمع بين أسباب تصاعد الإرهاب، والتحديات الداخلية والخارجية التي تواجه النظام السياسي المصري، وبين إستراتيجية مكافحة الإرهاب على جميع المستويات الوطنية والإقليمية والدولية من خلال طرح إطار تحليلي شامل لإستراتيجية مكافحة الإرهاب في عهد الرئيس "السيسي"، والسياسات التي تتبعها جميع مؤسسات الدولة المصرية في مكافحة الإرهاب في ظل التهديدات والتحديات المتزايدة التي تهدد الدولة. بالإضافة إلى السياسات الإقليمية والدولية التي تنتهجها مصر في هذا الصدد.

وانطلاقاً مما سبق فسوف تتكون الورقة البحثية من ثلاثة أقسام: المبحث الأول: وناقش دوافع تَبَيُّ إستراتيجية مكافحة الإرهاب في مصر والتي توضح أسباب تنامي الإرهاب في مصر، بينما يناقش المبحث الثاني: التحديات التي تعيق إستراتيجية مكافحة الإرهاب في مصر، بينما يناقش المبحث الثالث: إستراتيجية الرئيس "السيسي" في مكافحة الإرهاب، وتنتهي الورقة بخاتمة ونتائج متضمنة مجموعة من التوصيات والاقتراحات.

المبحث الأول

دوافع تبني إستراتيجية مكافحة الإرهاب في مصر (أسباب تنامي الإرهاب)

شهدت مصر تصعيداً غير مسبوق في عهد الرئيس "السيسي"، حيث ازدادت وتيرة الهجمات الإرهابية واتجهت لاستهداف الجيش والشرطة كرد فعل لقيام الشعب بتفويض الجيش المصري وإسقاط حكم الإخوان المسلمين. ومن مبررات تصاعد الإرهاب ما يلي:

أولاً: عزل جماعة الإخوان المسلمين عن الحكم بثورة 30 يونيو 2013: جاءت ثورة 30 يونيو 2013 لتصح مساراً، وكي تُطيح بحكم الإخوان، وكان الجيش هو السند الوحيد للشعب لمنع أي تدخل خارجي والحفاظ على سلامة وأمن البلاد؛ لذا نجحت الثورة في رسم الخريطة السياسية لمصر من دستور وانتخاب رئيس ثم انتخاب برلمان، كما رسّخت هذه الثورة نظاماً اقتصادياً واجتماعياً، ونجحت في استعادة مصر فاعليتها في المحيط الإقليمي والدولي. ومع وصول الرئيس "السيسي" للحكم توغلت العمليات الإرهابية وزادت الهجمات ووصلت للعاصمة وبعض محافظات مصر، وظهرت العديد من التنظيمات الإرهابية، وتعمدت جماعة الإخوان إثارة القلق واتباع سياسة العنف فبدأت بتوجيه ضربات مؤسفة لكيانات الدولة وإحداث فتنة طائفية بضرب الكنائس، ومحاولة إسقاط الدولة بتوجيه ضربات للجيش والشرطة وأجهزة الدولة وكل ذلك بسبب عزل الإخوان وانهايار شرعيتهم، وكذلك عدم تداركهم للتحويلات الجذرية في المجتمع المصري عقب الثورة 25 يناير 2011 (Brooke , 2015) ، وانتقالهم من الدور الدعوي والأعمال الخيرية التي كانت تقنع البعض به إلى الدور السياسي ومباشرة مهام السلطة (1: El sherif, 2014). ومن أساليب العنف التي بدأت بها حملة الإخوان هي نشر الفوضى في المجتمع المصري، والتهديدات على لسان قيادات الجماعة وأنصار الشرعية لمرسى حيث اتخذوا من الشرعية شعاراً لهم، وقامت الجماعة بالاعتصام بميدان رابعة العدوية واتخاذهم مقراً لهم منذ 28 يونيو 2013، فنصبوا الخيام وأعلنوا الحرب في سيناء وأن الحرب لن تتوقف إلا برجوع "مرسى" للحكم (السيد، 2015: 29).

ثانياً: تصاعد التمرد الإسلامي والتنظيمات الإرهابية: أدى عزل "محمد مرسى" من الرئاسة إلى تقنيت المشهد الإسلامي في مصر، وتمهيد الطريق لصراع لا يمكن التنبؤ بنتائجه بين الإسلاميين وبين الدولة المصرية. حيث تحول الإسلاميون وتحديداً الشباب إلى العنف، وتحولت الجماعات غير الجهادية العنيفة المؤيدة للإخوان التي أسسها هؤلاء الشباب إلى تمرد جهادي مسلح (جابر حسن، 2018).

وكانت البداية لإشعال موجة العنف والتنظيمات المسلحة، وتساعد وتيرة التمرد الإسلامي بتكوين عدد ليس بالقليل من التنظيمات التكفيرية والجهادية ذات الفكر السلفي المتشدد، ومع اختلاف مسمياتها لكنها جميعاً هدفها الوحيد هو الثأر من الجيش والشرطة ونشر الفوضى والقلق لتهديد استقرار البلاد. كما ظهرت تنظيمات إرهابية جديدة ومنها: جماعة أنصار بيت المقدس، وكتائب الفرقان، وأنصار الشريعة في أرض الكنانة، وأجناد مصر، وجماعة المرابطين، وحركات العمل الثوري المسلح، وحركة حسم (إسماعيل:2016:112).

ثالثاً: سياسات وتشريعات في عهد الرئيس "محمد مرسى" ساعدت في تنامي الجماعات الإرهابية تطوّر قطاع الأمن في مصر من حيث السياسات والتشريعات، فمنذ عام 2012 والنصف الأول من عام 2013 يمثل حكم جماعة الإخوان، حيث صدرت تشريعات خاصة بالملف الأمني في مصر، وتطورت العديد من السياسات متمثلة في إنهاء فرض حالة الطوارئ في 21 مايو 2012 على خلفية القرار الجمهوري رقم 126 لسنة 2010 الذي نص في مادته الأولى على مَدِّ حالة الطوارئ لمدة عامين اعتباراً من أول يونيو 2010 حتى 31 مايو 2012، لتبدأ منذ ذلك التاريخ مرحلة غير مسبوقه يعود فيها قطاع الأمن المصري للعمل في ظل ضوابط قانون الإجراءات الجنائية بعيداً عن الإجراءات الاستثنائية التي كانت ترتبها حالة إعلان للطوارئ المستمرة (محمود،2014:11). بالإضافة إلى أن الرئيس المعزول "محمد مرسى" هو الرئيس الوحيد الذي أصدر في ولايته القصيرة خمس قرارات عفو رئاسي عن سجناء بأسمائهم، والتي وصلت إلى 810 من الأشخاص في نحو خمسة شهور، وكأنه يطلق سراح الإرهابيين والمجرمين ليحملوا الإرهاب لمصر (حنفي على، ومجيب، 2013: 112). وقد كان في مقدمتهم معتقلون ومساجين من جماعة الإخوان محكوم عليهم بقضايا أبرزها أسلحة وذخيرة؛ مما ساهم في تنامي الجماعات الإرهابية وخلق بيئة مواتية لتطورها.

رابعاً: معركة تركيا وقطر ضد مصر: وُظفَتْ جماعة الإخوان بعد صعودها للحكم في مصر لتنفيذ أجنادات دولتي قطر وتركيا في مصر، حيث استغلت تركيا وصول الإخوان للحكم وبدأت بمحاولة إحياء مشروع الخلافة (المشروع التوسعي العثماني) والذي كان يسعى الرئيس التركي "رجب طيب أردوغان" لأن يصبح - في ظل سيطرة الجماعات الدينية على الدول العربية - قائداً للدول العربية والإسلامية، وبالتالي يصبح رئيساً لتركيا طيلة عمره، وقد وجد ضالته في جماعة الإخوان للسيطرة على مصر خاصة والعالم العربي عامة. وبالنسبة لدولة قطر استخدمت الإخوان لتصبح قوة إقليمية

ومن أجل تنفيذ أجنداث سياسية وتصفية حسابات، بالإضافة إلى الحملات الإعلانية والدعائية التي مولتها من أجل تشويهه صورة مصر، ونجد أن التمويل الأساسي للجماعة يأتي من تركيا وقطر، وهما الدولتان المتهمتان دولياً بدعم ونشر ورعاية الإرهاب في مصر.

ولقياس إستراتيجية مكافحة الإرهاب فقد تم الاستناد إلى مؤشر السلام العالمي (بروتوكول جنيف) وهو محاولة لقياس وضع المسالمة النسبي للدول والمناطق. ويعتبر من إنتاج معهد الاقتصاد والسلام، ويستند التقرير السنوي لمعهد السلام والاقتصاد لبيانات السنة السابقة، أي أن تقرير 2017 يستند إلى البيانات الخاصة بالعام 2016، وتقرير 2018 يستند إلى البيانات الخاصة بالعام 2017، ونخلص من ذلك أن ترتيب مصر بالنظر إلى تأثرها بالعمليات الإرهابية خلال العام 2018 سيكون في نسخة التقرير الخاصة بعام 2019. وهذا التقرير يحل مستوى تأثير الإرهاب على مصر من خلال مقياس مركب يهتم بعدد الضحايا وبحجم الخسائر التي تتعرض لها الممتلكات العامة والخاصة، كما أن هذا التقرير لا يصنف الدول بالنظر إلى عدد العمليات الإرهابية التي وقعت فيها فقط. ويعد تقرير مؤشر السلام العالمي الذي يصدر سنوياً عن معهد دراسات الاقتصاد والسلام من التقارير الرئيسية التي يتم الاستناد إليها لتحديد أبعاد ظاهرة الإرهاب في العالم، حيث يهتم التقرير بتحليل هذه الظاهرة في عدد 138 دولة بالاعتماد على قاعدة بيانات الإرهاب في العام المعروفة اختصاراً باسم GTD، والتي يتم تحديثها بصفة دورية خلال العام الواحد بالاعتماد على مصادر متعددة.

وحسب ما ورد في تقرير معهد السلام والاقتصاد، فقد شهد إقليم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أكبر معدلات تدهور في الاستقرار والأمن خلال عام 2015، وهذا مرده إلى زيادة حدة الصراعات في سوريا واليمن، الأمر الذي ساهم في تراجع تصنيف بعض الدول في معدلات السلام عالمياً مقارنةً بتقرير العام الماضي، وهو ما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (1)

ترتيب دول الشرق الأوسط في مؤشر السلام العالمي الصادر عامي (2015-2016)

الدولة	مؤشر عام 2016		مؤشر عام 2015		اتجاهات التغير عالمياً
	الترتيب إقليمياً	الترتيب عالمياً	الترتيب إقليمياً	الترتيب عالمياً	
قطر	1	34	1	30	تراجع
الكويت	2	51	2	33	تراجع
الإمارات العربية المتحدة	3	61	3	49	تراجع
تونس	4	64	6	76	تحسن
عمان	5	74	5	74	ثبات
المغرب	6	91	7	86	تراجع
الأردن	7	96	4	71	تراجع
الجزائر	8	108	9	104	تراجع
السعودية	9	129	8	95	تراجع
البحرين	10	132	10	107	تراجع
إيران	11	133	12	138	تحسن
مصر	12	142	11	137	تراجع
إسرائيل	13	144	15	148	تحسن
لبنان	14	146	13	145	تراجع
فلسطين	15	148	لم ترد في مؤشر العام الماضي		
ليبيا	16	154	16	149	تراجع
السودان	17	155	17	156	تحسن
اليمن	18	158	14	147	تراجع
العراق	19	161	18	161	ثبات
سوريا	20	163	19	162	تراجع

المصدر: تقرير معهد السلام والاقتصاد الصادر في عام 2016

المبحث الثاني

التحديات التي تعيق إستراتيجية مكافحة الإرهاب في مصر

أولاً: التحديات الداخلية التي تعيق إستراتيجية مكافحة الإرهاب في مصر

1- رصد الجماعات الإرهابية: من التحديات الهامة التي تواجه مصر هي صعوبة وضع خرائط جغرافية للخلايا الإرهابية النشطة؛ نظراً لزيادة الجماعات الإرهابية وتشعب ملاذات الجماعات الإرهابية مما يُصعّب مسألة التعقب الشامل والمراقبة من قِبَل أجهزة الأمن، ومن هنا تتبع مشكلة ضبط العناصر الإرهابية ومكافحة بؤر تمركزها كأهم وأولى الخطط الاستراتيجية في مكافحة الإرهاب (salah, 2016:85).

2- جسامه التهديدات الإرهابية: تتعرض منطقة الشرق الأوسط لأعلى معدل من الهجمات الإرهابية من قِبَل ميليشيات مسلحة، لكن مصر تعرضت لأكثر الهجمات جسامه من حيث الأثر المترتب عليها، واتساع رقعة العمليات الإرهابية وتنوعها، واحتلت مصر المرتبة السادسة عربياً والحادية عشر عالمياً بناء على المؤشر العالمي للإرهاب لعام 2017، وشهدت موجة شرسة من الإرهاب راح ضحيتها 184، 663، 293 قتيلاً في أعوام 2014، 2015، 2016 على التوالي ومعظمهم من رجال الشرطة والجيش، بينما وصل عدد الضحايا عام 2016 من المدنيين إلى 396 مدنياً (شعيب، 2016: 61-64).

3- الإرهاب العابر للحدود: تعتبر مصر من دول المنطقة المستهدفة من قِبَل الجماعات الإرهابية؛ وذلك بسبب موقعها الإستراتيجي والإقليمي. ومع ظهور الإرهاب الإلكتروني والتطور التكنولوجي الهائل أدى إلى خلق ساحات ملائمة لنمو وتغلغل تلك التنظيمات في بيئة من الفوضى والأزمات الداخلية في عدد من الدول بعد ثورات "الربيع العربي"، والسيطرة على مساحات واسعة من الأراضي وتوظيف مواردها في خط متوازٍ مع التطور النوعي اللافت في الأسلحة والمعدات والموارد البشرية متعددة العرقيات، بالإضافة إلى دور وسائل التواصل الاجتماعي في انتشار المد الإرهابي الفردي بلا قيادة. ومع ظهور تنظيم "داعش" (الدولة الإسلامية في العراق والشام) استلهم تنظيم "أنصار بيت المقدس" أفكاره منه، واستفاد من الشبكات العابرة للحدود في تطوير علاقات مع منظمات إرهابية أخرى نشطة في البلدان المجاورة، وهو ما اتضح من سعي أنصار

الإسلام لتنفيذ عملية في الواحات البحرية في أكتوبر 2017، ودخول "جند الإسلام" في مواجهات مع "أنصار بيت المقدس" في سيناء (رجب، 2019: 4-12)؛ لذلك واجهت مصر إرهابًا مُعَوَّلَمًا عابراً للحدود من الصعب مكافحته والقضاء عليه.

وبالرجوع إلى تصنيف مؤشر السلام العالمي منذ 2014-2019، نجد أن هذا الجدول يدل على ارتفاع عدد العمليات الإرهابية التي تتعرض لها مصر، كذلك أشار إلى تراجع ترتيب مصر من الترتيب رقم 9 وفق عام 2016 إلى الترتيب رقم 11 في عام 2017، مما يدل على تراجع عدد العمليات الإرهابية في عام 2017، وإليك عرضاً لهذا لجدول:

جدول رقم (2)

تصنيف مؤشر السلام العالمي (2014-2019)

الدولة	2019 rank	2019 score	2018 rank	2018 score	2017 rank	2017 score	2016 rank	2016 score	2015 rank	2015 score	2014 rank	2014 score
جنوب أفريقيا	127	2.399	125	2.335	125	2.336	130	2.309	134	2.428	127	2.372
الولايات المتحدة	128	2.401	124	2.332	123	2.311	109	2.203	119	2.256	116	2.269
السعودية	129	2.409	128	2.382	128	2.346	110	2.212	99	2.139	100	2.148
أذربيجان	130	2.425	133	2.447	134	2.457	134	2.441	133	2.425	133	2.412
إثيوبيا	131	2.434	131	2.426	127	2.345	121	2.275	123	2.283	129	2.381
زيمبابوي	132	2.463	126	2.340	122	2.297	117=	2.250	113	2.235	130	2.387
إرتريا	133	2.504	139	2.529	135	2.494	135	2.474	132	2.422	136	2.445
الفلبين	134	2.516	138	2.523	136	2.518	137	2.501	140	2.514	140	2.505
بوروندي	135	2.520	136	2.502	140	2.605	138	2.507	127	2.327	122	2.312
مصر	136	2.521	143	2.657	139	2.602	140	2.562	136	2.438	146	2.639
تشاد	137	2.522	135	2.496	138	2.560	136	2.476	141	2.540	143	2.559
الكاميرون	138	2.538	134	2.473	131	2.373	127	2.300	125	2.296	89=	2.094
إيران	139	2.542	130	2.419	126	2.344	133	2.370	137	2.453	138	2.460
المكسيك	140	2.600	141	2.640	142	2.631	139	2.548	142	2.544	145	2.573
الهند	141	2.605	137	2.517	137	2.545	141=	2.565	144	2.557	142	2.540
فلسطين	142	2.608	140	2.619	143	2.690	147	2.746	163		163	

المصدر: تقرير معهد السلام والاقتصاد الصادر في عام 2019

ثانياً: التحديات الخارجية التي تعيق استراتيجية مكافحة الإرهاب في مصر

1- دعم دول خارجية للإرهاب في مصر: إن تنافس القوى الكبرى والإقليمية أصبح منتشرًا بشكل تخطى كونها مجرد مساعدات إلى أن أصبحت تدخلًا صريحاً في الشؤون الداخلية، إضافة إلى دعم ميليشيات وجماعات مسلحة لزعزعة الأمن والاستقرار داخل البلد المستهدف، وهو ما يساعد تلك الجماعات المتطرفة على الاستمرار رغم جهود الدولة في مكافحتها. فالتقارير الدولية تكشف تورط بعض البلدان في عملية تمويل التنظيمات الإرهابية سواء بدعم مباشر أو حتى عبر توفير الأسلحة والدعم اللوجيستي، ومن أهم الدول التي ترعى الإرهاب في مصر هي تركيا وقطر، حيث إن قطر منزعة من تحول مصر إلى دولة نفطية بعد الاكتشافات الأخيرة ودخول مصر في معادلة الدول المنتجة للغاز، وزمن ناحية أخرى تهدف تركيا إلى تحقيق الخلافة العثمانية في المنطقة عن طريق تمكين جماعة الإخوان المسلمين من مصر، وبعد عزل الإخوان عن الحكم بدأت تركيا سياستها المضادة لمصر عن طريق دعم وتمويل ميليشيات مسلحة في ليبيا بالقرب من حدود مصر؛ تستهدف أمن مصر لإسقاط النظام وزعزعة الأمن (عودة، 2015: 113) كما دعمت قطر قادة أعضاء الإخوان وفتحت أمامهم الطريق لمحاربة الإعلام المصري بقنوات تذيب أكاذيب جماعة الإخوان؛ مما أدى للقطيعة السياسية بين مصر وقطر، وإدراج قطر على قائمة الدول التي ترعى الإرهاب في مصر، حيث أتهمت الحكومة القطرية بدعم حركة حماس الفلسطينية التي تعتبر منظمة إرهابية (شعبان، 2019).

2- معوقات البيئة الإقليمية على الأمن القومي لمصر: إن الدائرة الإقليمية التي تحيط بمصر تؤثر على أمنها القومي وتهدد استقراره؛ فالمنطقة مكتظة بالإرهاب والميليشيات المسلحة التي تهدد أمن مصر، ففي ليبيا تدهور الوضع وسيطرت الميليشيات التكفيرية على معظم المدن الليبية، وهذا يهدد أمن مصر خاصة بعد حادث "الغرافة" الذي وقع نتيجة تسلل الإرهابيين الذين قاموا به من ليبيا، وسعت جماعات في المنطقة الشرقية لتوجيه ضربات ضد مصر. وبالنسبة لسوريا فتعتبر صلب الأمن القومي المصري، فمع دخول التنظيمات الجهادية القادمة من العراق إلى الجبهة السورية؛ تقوم جماعات إرهابية في مصر بالتنسيق مع تنظيم "داعش" في سوريا؛ ومن هنا تأتي أهمية سوريا بالنسبة لأمن مصر. وفي اليمن ارتكزت محددات التعاطي المصري مع الأزمة اليمنية في أهمية البحر الأحمر بالنسبة للأمن القومي المصري ومضيق باب المندب ومع انتشار

العنف في اليمن من قبل الحوثيين وداعش والقاعدة؛ فقد تحاول هذه الجماعات التنسيق مع جماعات إرهابية داخل مصر وتجنيداً للتأثير على حرية الملاحة في قناة السويس ومحاولتها إغلاق المضيق. وبالنسبة للعراق فتتظلم الدولة الإسلامية الذي نشأ في العراق هو التنظيم الدولي الأب للتنظيمات الجهادية في سيناء حيث تم مبايعة تنظيم "ولاية سيناء" لتنظيم "داعش" وإعلان نهج داعش في سيناء بإنشاء خلافة إسلامية في سيناء (الغباري، 2019: 96-124).

3- **معوقات التعاون الدولي في الحرب على الإرهاب:** رغم وجود العديد من الاتفاقيات الدولية التي تحس على التعاون الدولي في مكافحة الإرهاب، إلا أنه يوجد العديد من المعوقات أمام هذا التعاون ومنها هاجس المساس بالسيادة الإقليمية والقومية، فبالرغم من تنامي ظاهرة العولمة إلا أنه مازالت لفكرة السيادة رونقها. إضافة إلى غياب الاتفاق الكامل بين الدول في الحرب على الإرهاب حيث لا توجد اتفاقية جماعية صادقت عليها جميع الدول لمكافحة الإرهاب وتوحيد الإجراءات في هذا الشأن، حيث تحرص بعض الدول على تنظيم أحكام التسليم وفقاً لنصوص قانونها الداخلي، لكن الغالب هو التسليم بمقتضى اتفاقيات دولية، فالدول الأوروبية مثل بريطانيا والعربية مثل قطر وتركيا ترفض تسليم المجرمين والإرهابيين الهاربين إليها من مصر. وبناءً على ما تقدم يتبين لنا أن التحديات الداخلية والخارجية تؤثر بشكل واضح على إستراتيجية مكافحة الإرهاب، وتهدد المسار الإجرائي للإستراتيجية. فالإجراءات الخاصة بالمكافحة لم تخرج عن نطاق ما عبّرت عنه التحديات الداخلية والخارجية كعناصر مؤثرة على عملية المكافحة الشاملة للإرهاب.

المبحث الثالث

إستراتيجية الرئيس "السيسي" في مكافحة الإرهاب

تبنت مصر سياسات مكافحة الإرهاب على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي خلال الفترة الرئاسية الأولى للرئيس عبد الفتاح السيسي (2014-2018)، من خلال رؤية متكاملة شاملة للتصدي لهذه الظاهرة، وتنقسم إستراتيجية مكافحة الإرهاب على المستوى الوطني إلى مكافحة الإرهاب بالقوة الصلبة عن طريق المؤسسة العسكرية والمؤسسة التشريعية، والقوة الناعمة عن طريق المؤسسة الدينية والإعلام والمجتمع المدني.

أولاً: إستراتيجية الرئيس "السيسي" في مكافحة الإرهاب على المستوى الوطني

نماذج القوة الصلبة

1- دور المؤسسة العسكرية والأمنية في مكافحة الإرهاب: تعتبر المؤسسة العسكرية في أي دولة من أكثر المؤسسات قوة؛ لذلك قام الجيش المصري بوضع خطة إستراتيجية موسعة يتم استبدالها بخطة بديلة لتأمين جميع المواقع التي يُحتمل استهدافها من جانب التنظيمات الإرهابية (Barak, 2019: 9-12). وارتكزت هذه الخطة على إحكام السيطرة الأمنية وسرعة الاستجابة لأية هجمات قد تتعرض لها، فالتخطيط الإستراتيجي الأمني له أهمية كبيرة في مراحل المواجهة المتنوعة حيث يتطلب إعداداً طويلاً ويعتمد على توفير الاحتياجات البشرية والإمكانات المادية والفنية، والعمل على تنمية الطاقات البشرية بزيادة الكفاءة القيادية والفنية والميدانية لرجال الجيش ورفع مستوى الأداء. وتمتلك مصر مجموعة من 1700 دبابة من طراز M60 مدممة سابقاً من الولايات المتحدة، والعديد من الدبابات السوفيتية المتبقية أيضاً، بالإضافة إلى ما لا يقل عن 4000 دبابة قتال رئيسية، مما يجعلها - بفارق كبير - صاحبة أكبر أسطول من هذا النوع في المنطقة (Borg and Williams, 2019). وقد بدأت المواجهة بين القوات المسلحة والتنظيمات الإرهابية التابعة لجماعة الإخوان لتطهير البؤر الإرهابية خاصة في سيناء. وفي ظل هذا قدمت القوات المسلحة والشرطة المدنية مئات الشهداء والمصابين فداءً للوطن؛ لذا قامت القوات المسلحة بتنفيذ عمليات عسكرية ضخمة في سيناء للقضاء على العناصر الإرهابية التي تم زرعها، وتضييق الخناق عليها تماماً وتدمير مصادر تهريب السلاح عبر الأنفاق التي كانت الأخطر بجانب تأمين الحدود والسيطرة الكاملة عليها، فقامت بتنفيذ عملية (نسر 1) عقب عدة تفجيرات استهدفت أنبوب تصدير الغاز إلى إسرائيل، ونشر الجيش المصري نحو 1000 جندي في سيناء لإحكام السيطرة عليها، وعملية (نسر 2) حيث شن الجيش المصري حملة عسكرية لتطهير سيناء من البؤر الإرهابية رداً على مقتل 16 جندياً مصرياً في هجوم مسلح على جنود بالقرب من معبر أبو سالم بشمال سيناء، وتمت العملية على مرحلتين، بهدف استثمار النجاح في المرحلة الأولى واستئصال البؤر الإجرامية بشكل كامل. كما قامت الدولة المصرية بتطوير مستوى الأمن لنصب كمائن الجيش والشرطة وتقليل الاكتظاظ لمواجهة العناصر الإرهابية بصورة مباشرة (Elbehie, 2018: 8-32)، بالإضافة إلى جهود إصلاح الشرطة

خلال تصميم برنامج الشرطة المجتمعية لعرقلة تقدم الجماعات الإرهابية ونشاطاتها (Waddington,2017:102-157)، فبعد ثورة 30 يونيو 2013 بدأ الجيش المصري عملية موسعة لتعقب العناصر التكفيرية في محافظات عديدة من الجمهورية وخاصة سيناء، وتم ذلك عبر عدة عمليات: الضربة الأولى في 2014، عملية حق الشهيد في فبراير 2015، الضربة الثانية في 26 مايو 2017، وعملية الواحات فبراير 2017.

كما أطلقت مصر "العملية الشاملة سيناء 2018" والتي تستهدف القضاء على الإرهاب ودحره نهائياً، وقد ركز الشق الأول من "العملية الشاملة سيناء 2018" على الجهود الأمنية للجيش المصري في الحرب على الإرهاب على الاتجاهات الاستراتيجية الثلاثة، الشمال الشرقي، والغربي، والجنوبي، أما على الاتجاه الإستراتيجي الشمال الشرقي، فقد تم استهداف قيادات التنظيم الإرهابي بشمال ووسط سيناء وتدمير كل البؤر الإرهابية، والقضاء على أعداد كبيرة من العناصر الإرهابية والإجرامية، والقبض على أعداد كبيرة من المشتبه في دعمهم للعناصر التكفيرية (الهيئة العامة للاستعلامات المصرية، 2018). كذلك تم تدمير البنية التحتية للعناصر الإرهابية من الأوكار والخنادق والأنفاق ومخازن الأسلحة والذخائر والعبوات الناسفة ومراكز الإرسال. أما في الاتجاهين الغربي والجنوبي (Schweitzer,2017). فقد تم اكتشاف وتدمير وضبط أعداد كبيرة من العربات المحملة بالأسلحة والذخائر، والمواد المخدرة وكذلك ضبط أعداد كبيرة من الأفراد أثناء محاولات التسلل والهجرة غير الشرعية من وإلى البلاد، بالإضافة إلى ملاحقة العناصر العاملة في التتقيب عن الذهب والتهرب وزراعة المواد المخدرة والتي تستخدم في تمويل الإرهاب (القوات المسلحة المصرية، 2018). وقد صدر ثلاثون بياناً عسكرياً منذ بدء العملية الشاملة سيناء 2018 ووفقاً لما ورد فإنه تم القضاء على أكثر من 547 إرهابياً، وتم القبض على ما يتجاوز الألف عنصر ما بين مشتبه بهم وعناصر إرهابية، وتدمير أكثر من 600 وكر ومخبأ تستخدمه عناصر الإرهاب للاختباء به وإخفاء أسلحتهم. كما دمرت أكثر من 1685 عبوة ناسفة، وأكثر من 1086 عربة، و1170 دراجة نارية، و420 مزرعة للنباتات المخدرة، و120 طناً من المواد المخدرة، و30 مليون قرص مخدر، فضلاً عن اكتشاف وتدمير أكثر من 20 فتحة نفق على الشريط الحدودي بشمال سيناء، وضبط محاولات التسلل والهجرة غير الشرعية (عبد الرحمن، 2019). وتمثلت عناصر العملية الشاملة في القوات البحرية، والقوات الجوية، وقوات حرس الحدود، والشرطة المصرية، لذلك أعتبرت العملية الشاملة أكبر عمليات مكافحة

الإرهاب في مصر باعتبارها حملة عسكرية شاملة للقضاء على التنظيمات الإرهابية. ونستخلص مما سبق أن القوات المسلحة المصرية تمكنت من توجيه ضربات قوية للتنظيمات الإرهابية، وأخذت الثأر من هجماتهم المريعة على كمانين الجيش والشرطة، فقد أسفر التنسيق المعلوماتي والأمني مع الأجهزة المعنية عن تحقيق الكثير من النتائج الإيجابية في اقتلاع جذور الإرهاب والتطرف.

2- دور المؤسسة التشريعية في مكافحة الإرهاب: انتهج المشرع المصري نهجاً قوامه التشديد لمواجهة الجرائم الإرهابية لخطورة هذه الجرائم وما يترتب عليها من آثار كارثية، فتتوعد العقوبات ما بين السجن المؤبد والسجن المشدد كحد أدنى له في الغالب الأعم، وعقوبة الإعدام بالنظر إلى جسامة النتائج المترتبة عليها، إلا أن المشرع قرر شرطاً للتشديد هو حدوث الأثر الذي ورد في نص التجريم (Mansour,2019).

- **قانون مكافحة الإرهاب المصري رقم 94 لسنة 2015:** صادق الرئيس المصري "السيسي" في 15 أغسطس 2015 على قانون مكافحة الإرهاب الذي اقترحه الحكومة، وقد وافق مجلس النواب على هذا القانون وذلك بعد أن راجعه البرلمان في غضون 15 يوماً من انعقاده وطبقاً للدستور المصري. وفي الفصل الأول المادة 1 في القانون تنص على تعريف الجماعة الإرهابية والإرهابي والجريمة الإرهابية والأسلحة التقليدية وغير التقليدية، وفي المادة 5 يُعاقب على الشروع في ارتكاب أية جرائم إرهابية بذات العقوبة المقررة للجريمة التامة وتناول الفصل الثاني الجرائم والعقوبات (الجريدة الرسمية المصرية، 2015: 5-12).

- **قانون الطوارئ:** هو قانون ينظم حالة الطوارئ، وهو نظام استثنائي محدد في الزمان والمكان تعلنه الحكومة لمواجهة ظروف طارئة وغير عادية تهدد البلاد، وقد تم سن قانون الطوارئ في مصر قانون رقم 162 لسنة 1958. وتم فرض حالة الطوارئ في أغسطس 2013 خلال المرحلة الانتقالية التالية لثورة 30 يونيو. كما تم تمديد حالة الطوارئ في ظل حكم الرئيس "السيسي" حيث أعلن حالة الطوارئ في سيناء 3 مرات متتالية لمدة 35 شهر، بدأت في نوفمبر 2014 عقب الأحداث الإرهابية في الشيخ زايد بسيناء والتي أدت لسقوط 33 جندياً، وينص قانون الطوارئ على إعلان حالة الطوارئ فيما يلي: بيان الحالة التي أعلنت بسببها، وتحديد المنطقة التي تشملها، وتاريخ بدء سريانها. وتم تصديق الرئيس "السيسي" على قانون رقم 12 لسنة 2017 بشأن تعديل بعض أحكام قانون الطوارئ.

الجدول التالي يوضح العمليات الكبرى للجيش المصري للحرب على الإرهاب:

جدول رقم (3)

العمليات الكبرى للجيش المصري للحرب على الإرهاب في مصر (2011-2018)

التاريخ	الهجوم	العملية
30 تموز/يوليو 2011	العريش: 100 مسلح يقتلون ستة أشخاص ويصيبون عشرين آخرين بجروح	
14 آب/أغسطس 2011		عملية نسر: أول انتشار واسع النطاق للقوات العسكرية في شبه جزيرة سيناء منذ حرب 1973
5 آب/أغسطس 2012	معبر كرم شالوم الحدودي: مسلحون يقتلون 16 جندياً مصرياً	
7 آب/أغسطس 2012		عملية جوية وبرية منسقة؛ إعلان "النجاح الكامل" في 8 آب/أغسطس
24 تشرين الأول/أكتوبر 2014	العريش: ثلاثة وثلاثون شرطياً وجندياً يلقون مصرعهم في سلسلة هجمات	
26 تشرين الأول/أكتوبر 2014		إعلان حال الطوارئ في شمال سيناء (وتجديدها باستمرار منذ ذلك الوقت)؛ عمليات يومية في الشهر التالي
1 تموز/يوليو 2015	متشددون منتظمون إلى التنظيم المسمى "ولاية سيناء" والتابع للدولة الإسلامية يسيطرون على مدينة الشيخ زويد	
6-1 تموز/يوليو 2015		انتشار سريع لسلاح الجو؛ مصرع 240 متشدداً في عمليات عسكرية خلال الأسبوع التالي
3 أيلول/سبتمبر 2015	مقطع فيديو نشره المتشددون لهجمات كبرى على قوات عسكرية، بما في ذلك هجوم بصاروخ كورنيت على سفينة تابعة لسلاح البحرية	

التاريخ	الهجوم	العملية
7 أيلول/سبتمبر 2015		عملية "حق الشهيد" تتسبب في مقتل المئات (إعلان نجاح المرحلة الأولى في 23 أيلول/سبتمبر)؛ استمرت العملية لمدة ثلاث سنوات
24 تشرين الثاني/نوفمبر 2017	مسجد الروضة: مسلحون يقتلون 311 مدنياً (الهجوم الأكثر دموية حتى تاريخه)	
9 شباط/فبراير 2018		العملية الشاملة سيناء: السيسي يحدّد مهلة زمنية من ثلاثة أشهر لإلحاق الهزيمة بالإرهاب في شمال سيناء

المصدر: تقرير الهيئة العامة للاستعلامات المصرية 2018

نماذج القوة الناعمة

1- دور المؤسسة الدينية في مكافحة الإرهاب: إن المؤسسة الدينية يقع عليها عبء كبير في توعية وتبصير المواطنين لسماحة الدين الإسلامي وسمو مبادئه، ونبذ العنف والتطرف، فمن الضروري الاحتواء الفكري لمن وقع في براثن التطرف والتصدي لمظاهر الغل والإرهاب وأسبابها وذلك من خلال نشر العلم الصحيح، وذلك من خلال أئمة المساجد والدعاة والمؤلفات الدينية السليمة التي يصدرها علماء الإسلام، مع تبصير المواطنين إعلامياً بكيفية حضور مجلس العلم وأماكنها. وأن تتضمن الكتب المدرسية دورساً حول "السلام في الإسلام" وأن السلام هو أصل الشريعة الإسلامية وأن الحرب هي الاستثناء، ولا يتم خوضها إلا لأسباب دفاعية؛ ومن أجل ذلك قامت المؤسسة الدينية بآليات لمواجهة الإرهاب، وتزايد دورها وبخاصة الأزهر الشريف، ودار الإفتاء في مواجهة الفكرية في أكثر من اتجاه في هذا الشأن، ومن أهمها: مرصد الأزهر، وقوافل السلام، والمؤتمرات العالمية، ومرصد فتاوى التكفير والآراء المتشددة (الحداد، 2019: 90-120)، وقامت دار الإفتاء بتدشين مجلة إلكترونية بعنوان "Insight" ونشرتها بعدة لغات للرد على مجلة "داعش" الإلكترونية "دابق" كما أصدرت فتاوى معتدلة بما يقدر بحوالي "18 فتوى" لنشر الفهم الصحيح للدين.

2- دور الإعلام في مكافحة الإرهاب: الإعلام له دور محوري في مواجهة الأزمات عبر مراحل مختلفة وهي مرحلة نشر المعلومات - مرحلة تفسير المعلومات - المرحلة الوقائية عن طريق

تحديد الأهداف العامة والخاصة للخطط الإعلامية بإعداد الرسالة الإعلامية، وتحديد الجماهير المستهدفة، مع التصديق بأهمية البعد الأمني لمواجهة الإرهاب واحتواء آثاره، والسعي لاستئثار وعي الجمهور وإدراكه لخطورة الإرهاب وأهمية مواجهته والاهتمام بالمعالجات المتعمقة في مواجهة الأحداث الإرهابية (علي، 2017: 112-119). أو الإرهاب يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالإعلام، فالهدف الأول والاستراتيجي لأي عملية إرهابية هو الحصول على تغطية إعلامية تتميز بالتمويل والتضخيم والترهيب والتخويف، للتأثير على الرأي العام؛ ومن ثم التأثير على صانع القرار. وأثناء العمليات العسكرية في مصر لمكافحة الإرهاب قامت وسائل الإعلام بنقل الصورة كاملة وتم إذاعة جميع البيانات العسكرية عبر القنوات الرسمية والخاصة في مصر، ورصدت جميع النتائج لهذه العمليات العسكرية بالصوت والصورة (مصطفى، 2018: 219-222). وهذا يعكس دور وسائل الإعلام المحوري في وضع خطة متكاملة وشاملة للتغلب على معالجة القضايا الأمنية، وأهمها الإرهاب.

3- دور المجتمع المدني في مكافحة الإرهاب: إن المجتمع المدني هو واسطة العقد بين الدولة والمجتمع ووسيلة التواصل بينهما، فالمجتمع المدني له دور فعال في مواجهة التطرف والإرهاب، ويتوقف قيامه بدوره على قدرة مؤسسات المجتمع المدني في الالتحام بالقواعد الشعبية والخروج من إطار النخبوية إلى الجماهير، وتبني خطاب سياسي مبسط ومنهج مختلف (يوسف، 2016: 3-4). فالإرهاب يجب معالجته كجزء من المحتوى الموجود في المؤسسات الاجتماعية في دورات التعليم، ويتمتع اختصاصيو التوعية والتنشئة الاجتماعية المهنية ببعْد سياسي قوي. فالمجتمع المدني بدوره يرفع الوعي لدى أفراد المجتمع ويعمل على تمكين الفئات المهمشة كأحد أدوات محاربة الإرهاب. ويتمثل المجتمع المدني في المراكز البحثية والجمعيات غير الحكومية والمجالس القومية ومنهم «المركز المصري لمكافحة الإرهاب» كجمعية معتمدة مقيدة برقم 81 لسنة 2015، ويهدف المركز إلى إعداد دراسات متخصصة في جميع المجالات لبحث سبل التغلب على الإرهاب، وعلاج أسباب انتشاره، وتم إنشاء المجلس القومي لمكافحة الإرهاب والتطرف بقرار جمهوري رقم 355 لسنة 2017، ويهدف إلى حشد الطاقات المؤسسية والمجتمعية للحد من الإرهاب ومعالجة آثاره ويتشكل المجلس من وزراء جميع الوزارات المصرية، ويضم بعض الشخصيات العامة (الجريدة الرسمية المصرية، 2017: 4-6)، وقد عقدت مصر

عدة مؤتمرات وطنية تحث على توافر منصة للحوار المباشر بين الدولة المصرية ومؤسساتها المختلفة والشباب المصري عبر إطلاق الرئيس السيسي لسياسة المؤتمرات. وفي المؤتمر الوطني الثامن استعرض تطور الإرهاب وتناميه في المنطقة، وعودة مقاتلين داعش وتوصيف أوضاع الإرهاب وتأثيرها على مصر والعالم، بالإضافة إلى التكتيكات الجديدة التي تواجهها مصر (الهيئة العامة للاستعلامات المصرية، 2019).

ومما تقدم يتضح لنا أن القوة الصلبة لم تستطع وحدها مكافحة الإرهاب إلا بوجود قوة ناعمة خاصة مع تطور قدرات الجماعات الإرهابية، فتم من الجمع بين القوة الصلبة والقوة الناعمة من خلال التنسيق بين الأجهزة الأمنية والتشريعية والمؤسسة الدينية والإعلام والمجتمع المدني، لكن نحن بحاجة أيضاً إلى توظيف إستراتيجي صحيح للقوة الناعمة الوطنية ينطلق من منصات وطنية إعلامية بوجوه جديدة وتجييش كافة المتخصصين في الشؤون التربوية والتعليمية والثقافية والفكرية والدينية في هذا السياق.

ثانياً: إستراتيجية الرئيس "السيسي" لمكافحة الإرهاب على المستوى الإقليمي والدولي

لقد رغب الرئيس "السيسي" في تعزيز التعاون بين مصر والدول العربية لمكافحة الجرائم الإرهابية التي تهدد أمن الأمة العربية واستقرارها، وقد سبقت مصر كل العرب في وضع اتفاقية عربية لمكافحة الإرهاب عام 1983 ووضعت مبادئ للاتفاقية تلتزم بها الدول المبرمة على الاتفاقية وهم 22 دولة عربية، وتم إبرام الاتفاقية بالقاهرة في 22 إبريل 1983، حيث حرصت مصر دائماً على أن تصدر المشهد في رسم إستراتيجية بناءة لمكافحة الإرهاب. وتم عقد عدة قمم عربية بحضور مصر لمكافحة الإرهاب على المستوى العربي والإفريقي.

1- على المستوى العربي: نددت مصر في القمم العربية لجامعة الدول العربية بمكافحة الإرهاب بالتعاون العربي ضد الإرهاب من خلال القمة العربية 28-29 مارس 2015، والقمة العربية بالرياض أكتوبر 2015، إضافة إلى التحالف العسكري بين مصر والسعودية ضد الإرهاب في ديسمبر 2015. والقمة العربية بنواكشوط 7 - 8 يوليو 2016، والقمة العربية بالبحر الميت 29 مارس 2017، والقمة العربية بالظهران 15 إبريل 2018 (Hafez, 2019: 22)، فمصر كانت ومازالت الدولة الأولى التي تدعم جامعة الدول العربية كأداة رئيسية للعمل العربي المشترك، وتدعيم الأمن القومي العربي.

2- على المستوى الإفريقي: لقد ساهمت مصر في القمم الإفريقية العربية لتعزيز سبل التواصل والتعاون ودعم منظومة تبادل الخبرات والتجارب، وتطوير آلية الشراكة بين الأجهزة المعنية بالسلم والأمن في الاتحاد الإفريقي ومنها القمة الإفريقية العربية في غينيا الاستوائية 23 نوفمبر 2016، والقمة الإفريقية العربية في إثيوبيا 29 يناير 2017، والقمة الإفريقية العربية بأديس أبابا 28 يناير 2018 (الجالى، 2017). وبعد ستة أعوام تقريباً من تعليق الاتحاد الإفريقي لعضوية مصر من 2010 - 2016 إذ بمصر تتولى رئاسة المنظمة القارية؛ حيث انتقلت رئاسة الاتحاد الإفريقي إلى مصر لأول مرة منذ عام 2002، وستتقل رئاسة المنظمة من الرئيس الرواندي "بول كاغامي" إلى الرئيس المصري "السيسي" ويُنْتَظَر أن تهتم مصر أكثر بالقضايا ذات الطابع الأمني والاقتصادي، خلافاً لنهج "كاغامي" الذي أراد إصلاح أجهزة المنظمة الإفريقية. ولذلك تم عقد منتدى إقليمي عربي إفريقي في القاهرة أكتوبر 2019، وأوصى بتعزيز قدرات المؤسسات الأمنية على مكافحة الإرهاب ووضع آليات لوقف التدخلات الإقليمية لبعض الدول المحيطة والمجاورة لمناطق النزاعات في الوطن العربي والدول الإفريقية، التي تستهدف زعزعة استقرار الوطن.

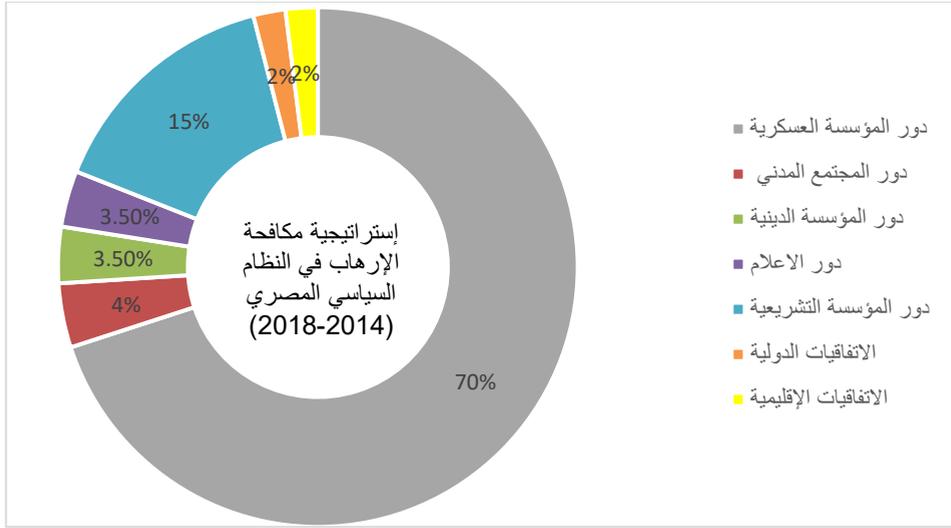
3- على المستوى الدولي: نادى الرئيس السيسي منذ توليه الحكم مراراً وتكراراً بمؤتمر دولي لمكافحة الإرهاب، وخروج دول الأمم المتحدة بموقف موحد ضد الإرهاب ولم يحدث. وهو صاحب أول شعار "مكافحة الإرهاب دون تمييز". ودائماً ما تكون قضية الحرب على الإرهاب حاضرة في خطابات الرئيس "السيسي" في المحافل الدولية (60 : Fernaldez , D.2016) من خلال المنظمة الدولية لمكافحة الإرهاب عام 2015، ومنظمة التعاون الإسلامي ودور مصر في مجلس الأمن حيث جاءت عضوية مصر غير الدائمة في مجلس الأمن 2016-2017 (أحمد، 2016: 117-120)، ترسيخاً لدورها الرائد والمحوري كمنارة للاستقرار في الشرق الأوسط وأفريقيا، وتأكيداً لوضعيتها المتصاعدة على المستوى الدولي، وارتكزت الجهود والتحركات المصرية داخل مجلس الأمن على مواقف ورؤى تامة والتزام أصيل تجاه استعادة أمن واستقرار المنطقة في ظل الواقع الإقليمي المضطرب، حيث نجحت مصر في استصدار القرار رقم 2354 من المجلس بإجماع الآراء حول الإطار الدولي الشامل لمكافحة الخطاب الإرهابي، وقرار آخر رقم 2370 بإجماع الآراء حول منع حصول الإرهابيين على السلاح؛ والذي سبق أن نجحت في اعتماده

بالإجماع كوثيقة رسمية من وثائق مجلس الأمن، وهو القرار الذي جاء كمبادرة مصرية في إطار جهودها الحثيثة من أجل الارتقاء بأجندة مكافحة الإرهاب داخل الأمم المتحدة بشكل عام، الأمر الذي يعكس الاهتمام الخاص الذي توليه مصر لتعزيز جهود مكافحة الإرهاب من منظور شامل يتناول مختلف أبعاد الظاهرة. كما أطلقت مصر النسخة الأولى من منتدى شباب العالم في عام 2017، لتكون منصة عالمية تهدف إلى الجمع بين الشباب الاستباقي من مختلف الجنسيات والخلفيات لمناقشة القضايا التي تهم العالم وأهمها قضية الإرهاب. أما النسخة الثانية من منتدى شباب العالم في نوفمبر 2018؛ فقد خرجت بتوصيات عديدة، ولكن الأهم هو التركيز على توصيات تخص دعم الدولة المصرية وجميع مؤسساتها في مجال مكافحة الإرهاب، وتأسيس مجموعة عمل مشتركة من المنتدى العالمي للشباب لتقديم الدعم المالي والمعنوي إلى ضحايا الإرهاب في جميع أنحاء العالم.

كما شاركت مصر في العديد من المؤتمرات الدولية التي من شأنها محاربة الإرهاب مثل: مؤتمر مكافحة تمويل الإرهاب المنعقد في باريس (Final Statement- International Conference, 2018)، ومؤتمر ميونخ للأمن بألمانيا 16 فبراير 2019، والقمة العربية - الأوروبية بشرم الشيخ 24 فبراير 2019. ومشاركة مصر في الحرب على الإرهاب (داعش) 2015 (حسن، 2015: 37)، فبعد ظهور تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) - في ظل عدم الاستقرار الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط - أصدر المجلس قرار في 20 نوفمبر 2015 دعا فيه الدول إلى القيام بما في وسعها لإحباط الأعمال الإرهابية ومنع تمويلها، وبات تنظيم داعش أول تنظيم تتكاتف دول العالم لمحاربتة. فقد ساهمت دول التحالف، وشاركت مصر في هذه الحرب عن طريق إرسال مساعدات إنسانية طارئة إلى شمال العراق، وقدمت التزامات وإسهامات للمساهمة في الحرب ضد الإرهاب (داعش).

ونستنتج مما سبق بالرسم التوضيحي لعملية مكافحة الإرهاب في عهد الرئيس "السيسي" في مصر أن القوة الصلبة هي الأعلى نسبةً في محاربة الإرهاب مقارنة بالقوة الناعمة.

شكل رقم (2): إستراتيجية مكافحة الإرهاب في مصر



المصدر: من إعداد الباحثة

ومما تقدّم يتضح للعالم أن مصر تقود معركة مكافحة الإرهاب عالمياً، وتتجح في اعتماد قراراتٍ لمواجهة خطاب وأيديولوجيات المتشددّين والمتطرفين في مجلس الأمن عام 2016-2017، وقد جاءت تحركات مصر في المنتديات والمؤتمرات الدولية كروية ثابتة لمكافحة الإرهاب، وامتدت مساهماتها في حفظ السلم والأمن الدوليين إلى ميدان المشاركة بالقوات والأفراد، وكثفت جهودها خلال مبادرة عقد منتدى شباب العالم، لمناقشة قضية الإرهاب بين الدول المشاركة من جميع أنحاء العالم. وكثفت وزارة الخارجية المصرية جهودها لمكافحة الإرهاب والتطرف من خلال مشاركتها النشطة في مختلف المحافل الإقليمية والدولية للترويج لرؤية مصر ومقاربتها الشاملة وأدواتها المتنوعة في مجال مكافحة الإرهاب والتطرف. فقد أصدر معهد الاقتصاد والسلام تقريراً بترتيب الدول العربية في مؤشر السلام العالمي سنة 2019، وجاءت مصر في التصنيف المنخفض، وهو ما عرضه الجدول التالي:

جدول رقم (4)

ترتيب الدول العربية في مؤشر السلام العالمي سنة 2019

المرتبة	*فرق	البلد	النقاط	التصنيف
31	▲ 10	قطر	1.696	مرتفع
43	▲ 7	الكويت	1.794	
53	▼ 8	الإمارات	1.847	
69	▲ 2	عمان	1.953	
77	▲ 20	الأردن	2.012	متوسط
82	▼ 7	تونس	2.035	
90	▼ 13	المغرب	2.070	
109	▲ 4	جيبوتي	2.207	
111	▼ 2	الجزائر	2.219	
122	▲ 5	موريتانيا	2.333	منخفض
124	▲ 5	البحرين	2.357	
129	▼ 1	السعودية	2.409	
136	▲ 7	مصر	2.521	
142	▼ 2	فلسطين	2.608	
147	—	لبنان	2.800	
149	▲ 1	السودان	2.921	
156	▲ 1	ليبيا	3.285	منخفض كثيرا
159	▲ 1	العراق	3.369	
160	▼ 2	اليمن	3.412	
161	—	سورية	3.526	
163	▼ 1	الصومال	3.574	
الفرق مقارنة مع سنة 2018 *				

المصدر: تقرير معهد السلام والاقتصاد الصادر في عام 2019

الخاتمة

تعد مصر من أكثر الدولة معاناةً بسبب الأعمال والأنشطة الإرهابية، فقد تعرضت إلى موجات متتالية من العنف المسلح من جانب بعض الجماعات المسلحة، وقد مثلت عملية انتقال السلطة داخل النظام السياسي المصري لجماعة " الإخوان المسلمين " نقطة تحول في تطور الجماعات الإرهابية وتوسع نشاط التنظيمات الإرهابية وانتشارها، ويرجع ذلك إلى قيام الرئيس المعزول " محمد مرسى " بالإفراج عن المسجونين في قضايا العنف والإرهاب والتخريب، ومناداته بالجهاد في سوريا، وفتح الباب أمام دخول مقاتلين وجهاديين من الخارج إلى مصر، فيمكن القول أن وصول الإخوان للحكم في مصر قد فتح الباب على مصرعيه للفكر المتطرف وزيادة عدد المجندين لدى التنظيمات الإرهابية، وتطورها. ومع وصول الرئيس " عبد الفتاح السيسي " إلى سدة الحكم في عام 2014 توغلت هذه العمليات ووصلت إلى العاصمة ومحافظات مصر. وظهرت العديد من التنظيمات الإرهابية التي استهدفت في البداية بعض المقار الأمنية كمديرية أمن القاهرة، ومديرية أمن الدقهلية، وتطور الأمر للاغتيالات التي كان منها اغتيال المستشار " هشام بركات " النائب العام. والتركيز على استهداف رجال الجيش والشرطة، ثم امتدت إلى المدنيين بخاصة المسيحيين. وبعد صعود الرئيس " عبد الفتاح السيسي " لحكم مصر عام 2014، تبنت التنظيمات الإرهابية إستراتيجيات جديدة ومبتكرة لشن هجمات شرسة على الدولة المصرية، وذلك في ظل وجود ظروف مساعده لها على نجاحها وفي نفس الوقت تمثل تحديات داخلية وخارجية تؤثر على النظام السياسي المصري من أجل تغيير إستراتيجيته في مكافحة الظاهرة. وهذه التحديات الداخلية هي صعوبة رصد خرائط تمركز التنظيمات الإرهابية، ومدى جسامته التهديدات الإرهابية وزيادة عدد الضحايا، وبداية ارتفاع مؤشر مصر على قائمة الدول المهددة من الإرهاب، والإرهاب العابر للحدود والانتقال بسهولة للمقاتلين والسلاح والمعدات ووجود شبكات تواصل بين التنظيمات الإرهابية في مصر والتنظيمات الدولية مثل " داعش "، ووجود انتقادات من منظمة العفو الدولية لقانون مكافحة الإرهاب في مصر واتهام النظام بالقمع. ومن التحديات الخارجية الدعم الخارجي للإرهاب وتمويل الجماعات الإرهابية من دول معادية لمصر وأكثرهم " قطر وتركيا "، وحمائتهم لقيادات الإخوان المتهمين بقضايا عنف، والتحديات الإقليمية لما يوجد من أزمات في دول الجوار وجعلهم بيئة حاضنة للإرهاب، ومعوقات التعاون الدولي بين الدول، وإشكالية تسليم المجرمين الإرهابيين بين الدول بسبب الخلط بين الجريمة الإرهابية والجريمة السياسية.

آلية مكافحة الإرهاب في مصر

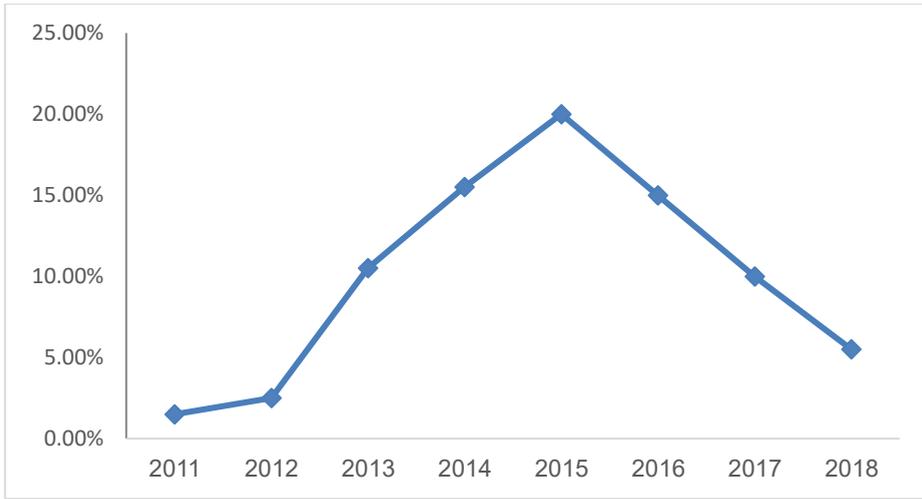
في إطار جهود مصر في ظل نظام الرئيس " عبد الفتاح السيسي " خلال فترة رئاسته الأولى "2014-2018" تبنى سيادته إستراتيجية شاملة وفعالة لمكافحة الإرهاب؛ وذلك لما حدث من تتغير في آليات القضاء على الإرهاب حيث إن التحديات أصبحت داخلية وخارجية، لذلك دخلت مصر في حرب تقليدية مع الإرهاب. وفي البداية بدأت بعمليات عسكرية صغيرة "النسر، وحق الشهيد" حتى أعلنت الحرب الشاملة على الإرهاب في "العملية الشاملة سيناء 2018"، واستمرت عشرة أشهر فقط على البؤر الإرهابية واكتشف مخابئ وأنفاق الإرهاب، واستولت على المعدات والذخائر والأسلحة التي تمتلكها الجماعات الإرهابية، وقضت على عناصر الصف الأول والقيادات الإرهابية إما بالتصفية أو القبض عليهم. وحقت نجاحات في هذه الحرب عبر بيانات الجيش المصري التي أعلن عنها أثناء الحرب، إضافة إلى جهاز الشرطة الذي قام بالقبض على كل متهم أو مشتبه به أو من له علاقة بالجماعات الإرهابية.

واستخدم الرئيس "السيسي" الأداة القانونية في الحرب على الإرهاب عبر إصدار قانون مكافحة الإرهاب عام 2015، وعددا من التعديلات والقوانين الخاصة بتنظيم إجراءات القبض ومنع التمويل للإرهاب. مع استخدام قانون الطوارئ خاصة في محافظة شمال سيناء بسبب حالة الحرب التي أعلنتها القوات المسلحة على الإرهاب. وهذه الآليات من آليات القوة الصلبة التي استخدمتها الدولة المصرية في الحرب على الإرهاب. وفي نفس السياق تبنى الرئيس "السيسي" القوة الناعمة كوسيلة لا يمكن الاستغناء عنها في إستراتيجية مكافحة الإرهاب عبر المؤسسة الدينية بتجديد الخطاب الديني وإصدار فتاوى تجريم العنف ومخالفته للشريعة الإسلامية، ووسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمقروءة في نشر حقائق الحرب ضد الإرهاب وبيانات الهيئة العامة للاستعلامات للعمليات الإرهابية والعمليات العسكرية، وتكذيب الإشاعات، والإعلان عن المجلس القومي لمكافحة الإرهاب وعقد مؤتمرات وطنية وندوات للحد من الظاهرة، ومعالجة مسببات الإرهاب بالقضاء على الفقر والتهمةيش والاستبعاد والفكر المتطرف.

وبناء على ما سبق؛ يتضح من القراءة الدقيقة للدراسة خروج مصر من قائمة الدول العشر الأكثر تأثراً بالإرهاب، حيث جاءت في المرتبة الحادية عشر لعام 2018، مقارنة بما كانت عام 2017 في المرتبة التاسعة، وكان ذلك من المتوقع جراء جهود الجيش المصري في مواجهة الظاهرة.

حيث نجحت في خفض عدد الضحايا بنسبة تصل إلى 90%. وفي سياق متصل تغلبت مصر على التحديات التي كانت تفرض نفسها على عملية مكافحة الإرهاب. كما أثبتت التجربة المصرية في مجال مكافحة الإرهاب في عهد الرئيس "السيسي" أنها الرائدة، وهي أول من سعى لتطبيق إستراتيجية شاملة وفعالة لمقاومة الإرهاب على جميع المستويات، وبشتى الطرق والآليات. وارتباطاً بما تقدم نجد أن النظام السياسي المصري في عهد الرئيس "السيسي" في الفترة 2014-2018 قد أثبت نجاح تطبيقه لإستراتيجية الأمم المتحدة في مكافحة الإرهاب. وبالرجوع للبيانات الخاصة بالهيئة العامة للاستعلامات المصرية وبيانات الجيش المصري، ووزارة الداخلية، والأرقام المذكورة عن عدد الهجمات الإرهابية، نستنتج منها قياسات كمية تقريبية من إعداد الباحثة القائمة بتلك الدراسة.

شكل رقم (3): التهديدات الإرهابية على مصر (2013-2016)



المصدر: من إعداد الباحثة (تقرير الهيئة العامة للاستعلامات المصرية، 2018)

ومن ذلك الرسم البياني يتضح لنا زيادة التهديدات الإرهابية في الفترة من عام 2013-2016، وأخذها في الانخفاض من عام 2017-2018. وهذا يدل على أن إستراتيجية الرئيس "عبد الفتاح السيسي" في مكافحة الإرهاب أدت إلى انحسار العمليات الإرهابية، وهذا الانحسار هو محصلة جهود أمنية بحتة مكثفة، ويرجع ذلك إلى كفاءة التصدي الأمني الراجعة إلى التوافر النسبي للمعلومات والقدرة الأكبر على تحليلها، ومن ثمَّ النجاح في إجهاض كثير من العمليات الإرهابية.

النتائج

وقد توصلت هذه الدراسة إلى جملة من الاستنتاجات التي يمكن إيجازها على النحو التالي:

1- إن تنامي الإرهاب وتصاعد الجماعات المسلحة بشكل متزايد يمثل دافعاً قوياً لقيام الدولة المصرية باتخاذ الإجراءات اللازمة للحد من ظاهرة الإرهاب مهما كلفه الأمر، وأصبحت التحديات الداخلية والخارجية التي تواجه النظام نقطة تحول في استخدام آليات جديدة لمكافحة الإرهاب.

2- الرؤية المصرية في مكافحة الإرهاب تنطلق من موقف راسخ وثابت تتبناه الدولة المصرية بأن التنظيمات الإرهابية على اختلافها تمثل تهديداً متساوياً، وأنها تنهل أفكارها من ذات المعين الفكري الذي يحض على العنف والقتل وترويع الأمنيين. وفي هذا الإطار حرصت مصر على الترويج للمقاربة المصرية الشاملة في محاربة الإرهاب، من أجل محاصرة هذه الظاهرة. وعلى الرغم

من عدم وجود دولة في العالم أعلنت انتصارها على الإرهاب بنسبة 100%؛ فإن مصر نجحت في مواجهة الإرهاب على مدار أكثر من خمس سنوات، خاصة بعد ثورة 30 يونيو 2013 من خلال تبنيها نموذجاً شاملاً لسياسات مكافحة الإرهاب على ثلاثة مستويات: محلي، وإقليمي، ودولي.

3- إن الهجمات الإرهابية زادت في الفترة من عام 2013-2016، وأخذت في الانخفاض من عام 2017-2018. وهذا يدل على أن إستراتيجية الرئيس "عبدالفتاح السيسي" في مكافحة الإرهاب أدت إلى انحسار العمليات الإرهابية، وهذا الانحسار هو محصلة جهود أمنية بحتة مكثفة، ويرجع ذلك إلى كفاءة التصدي الأمني التي ترجع إلى التوافر النسبي للمعلومات والقدرة الأكبر على تحليلها، ومن ثمّ النجاح في إجهاض كثير من العمليات الإرهابية. حيث استطاعت تحجيم خطر الإرهاب الممتد داخل وخارج الحدود المصرية وتقليم أظافره مع نهاية عام 2018 من خلال:

- إضعاف قوى الإرهاب والتطرف في كل محافظات الحدود مثل: شمال سيناء، وذلك خلال 10 شهور.

- استهدفت العملية الشاملة المتعاونين مع الإرهاب، وكل من يقدم عوناً للإرهاب.
- لم تستعن مصر في العملية الشاملة لحربها على الإرهاب بأي تدخلات أجنبية.

- قضت العملية الشاملة على ظاهرة المقاتلين الأجانب الذين جاءوا إلى سيناء بعد سقوط دولة "داعش" في ديسمبر 2017.
- وجدير بالذكر القول بأن أهم آلية في إستراتيجية مكافحة هي " العملية الشاملة سيناء 2018"، حيث مثلت طرحاً جديداً في آليات مكافحة الإرهاب داخل الحدود، بشكل يختلف عن كل صور المواجهة السابقة، ليس في مصر وحدها بل في العالم أجمع، وهو ما يحتاج لاستنساخ التجربة والاستفادة منها لمحاربة الإرهاب في فترة وجيزة.
- 4- لقد أثبتت الدراسة صحة الفرضية الأساسية التي تقول بوجود علاقة ارتباطية بين طبيعة النظام السياسي المصري وإستراتيجية مكافحة الإرهاب، فمع زيادة التهديدات والعمليات الإرهابية والتحديات الداخلية والخارجية زادت آليات وأساليب مكافحة الإرهاب في النظام السياسي المصري.

التوصيات

وفي هذا الإطار وبعد نهاية هذه الورقة البحثية نستطيع تقديم مجموعة من

التوصيات آملين أن تأخذها الجهات المعنية محل الاعتبار والدراسة وهي:

أولاً: مكافحة الروابط التي تنشأ بين الإرهاب والنشاطات الإجرامية الأخرى

1- الرصد المبكر لأي كيانات إجرامية على الساحة الداخلية ذات الصلة بالكيانات الإرهابية وعناصرها واستهدافها وضبط عناصرها واتخاذ الإجراءات القانونية والأمنية تجاهها.

2- مواصلة الجهود القانونية والأمنية لإجهاض الجرائم ذات الصلة بالتنظيمات الإرهابية مثل الهجرة غير الشرعية، وتزوير الوثائق.

ثانياً: التحليل الإستراتيجي والتنبؤ بالتهديدات الناشئة

1- إنشاء آلية وطنية معنية بمكافحة الأزمات والأحداث الطارئة بمشاركة جميع الأجهزة المعنية بالدولة.

2- إنشاء إدارة متخصصة في الكثير من المواقع بالدولة للاضطلاع بعمليات التحليل والتنبؤ والرصد المبكر للأحداث الإرهابية.

ثالثاً: تطوير الدعم الفني والمالي والبشرى

- 1- تطوير قواعد البيانات والمعلومات وفقاً لعلوم الحاسب الآلي، وتوظيف قاعدة البيانات والمعلومات في إطار علمي مخطط بما يحقق القدرة على التوقع والرؤية الشاملة لجرائم الإرهاب.
- 2- زيادة الاعتمادات المالية المخصصة لتغطية متطلبات الخطة البشرية والتدريبية، وتدعيم التسليح والتجهيزات الفنية.

رابعاً: إحكام السيطرة الأمنية

- 1- تعزيز المناطق المحتمل استهدافها بدفع وحدات تأمين إضافية مجهزة في صورة دوريات متحركة تقوم بمسح تلك المواقع وفحص الاشتباهاً بتلك المناطق واتخاذ الإجراءات اللازمة تجاهها.
- 2- تعزيز التواجد الأمني داخل تلك المواقع من خلال دوريات مترجلة، ومجهزة لفحص الاشتباهاً في أوساط التجمعات القائمة في المناطق المحتمل تعرضها لعمليات إرهابية.

خامساً: تطبيق القانون بالتنسيق بين الأجهزة المعنية بإنفاذ القانون

- 1- الاستهداف المبكر للمجموعات التنظيمية التي انشقت من التنظيمات الكبرى وإجهاض مخططاتها في مهدها.
- 2- التصدي للمخططات الإرهابية التي ارتكزت على دفع مجموعات إرهابية من خارج البلاد وتحديد مواقع انطلاقها الخارجية ووسائل اتصالها، ومصادر تمويلها.

سادساً: انتهاج خطة التوسع في التعاون الإقليمي والدولي

- 1- إبرام اتفاقيات أمنية ثنائية لمكافحة الإرهاب مع دول أخرى تضمن تبادل أو تسليم المجرمين أو الإرهابيين المقيمين بهذه الدول.
- 2- دعم عمليات التعاون الأمني مع مختلف دول العالم في مجال مكافحة الجريمة.

سابعاً: تضامن جميع مؤسسات الدولة في إطار مكافحة الإرهاب

- 1- تجديد الخطاب الديني أمام تحديات اجتماعية وسياسية توالى عليه، من خلال التجديد في خطاب التعليم الديني الرسمي.
- 2- تجديد الخطاب الإعلامي للوقاية من الجريمة والانحراف.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

1. أحمد، سيد أحمد. (2016)، مجلس الأمن الدولي والإرهاب قرارات بلا فاعلية، القاهرة، مجلة السياسة الدولية، العدد 204، المجلد 51، ص 117-120.
2. إسماعيل، محمد. (2016)، خريطة الجيل الثالث من تنظيمات العنف في مصر، القاهرة، مجلة السياسة الدولية، العدد 98، ص 112.
3. الجالي، محمد. (2017)، القمة الإفريقية الـ 28 تنطلق اليوم في إثيوبيا بحضور الرئيس السيسي، القاهرة: جريدة اليوم السابع، متاح على: <http://www.youm7.com/story/2017> (اطلاع 28 أغسطس 2020).
4. الجريدة الرسمية المصرية (2017)، قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم 355 لسنة 2017 بإنشاء المجلس القومي لمكافحة الإرهاب والتطرف، القاهرة، العدد 29، ص 4-6.
5. الجريدة الرسمية المصرية، (2015)، قرار رئيس جمهورية مصر العربية بالقانون رقم 94 لسنة 2015 بإصدار قانون مكافحة الإرهاب، القاهرة، العدد 33، ص 5-12.
6. الحداد، محمد. (2019)، معالجة الصحف الإسلامية المصرية لقضايا الإرهاب، رسالة دكتوراه، القاهرة: كلية الإعلام جامعة الأزهر، ص 90 - 120.
7. السيد، محمد محمود. (2015)، قراءة حول تصاعد ظاهرة العنف السياسي في مصر، القاهرة، قضايا عربية ودولية، العدد 51، ص 29.
8. القوات المسلحة المصرية، (2018)، بيان رقم 2 للقوات المسلحة المصرية.. العملية الشاملة "سيناء 2018"، القاهرة: بوابة القوات المسلحة المصرية، متاح على: <http://sis.gov.eg/> (اطلاع 23 أغسطس 2020)
9. الغباري، محمد. (2019)، المرتكزات الإقليمية لأمن مصر القومي، القاهرة، مجلة السياسة الدولية، العدد 217، المجلد 54، ص 96-124.
10. الهيئة العامة للاستعلامات المصرية، (2018)، تحليل الهيئة العامة للاستعلامات: 2018 الإرهاب يحتضر في مصر، القاهرة، متاح على: <http://sis.gov.eg> (اطلاع 28 أغسطس 2020)
11. الهيئة العامة للاستعلامات المصرية، (2018)، العملية الشاملة للقوات المسلحة "سيناء 2018"، المصرية، القاهرة، متاح على: www.sis.gov.eg (اطلاع 22 أغسطس 2020)
12. الهيئة العامة للاستعلامات المصرية، (2019)، المؤتمر الوطني الثامن للشباب الجلسة الأولى تقييم تجربة مكافحة الإرهاب محلياً وإقليمياً، القاهرة: ركز المنارة للمؤتمرات، متاح على: <http://sis.gov.eg> (اطلاع 25 أغسطس 2020).
13. حسن، حارث. (2015)، السياسة الأمريكية تجاه تنظيم "داعش"، أبو ظبي: مجلة سياسات عربية دورية محكمة تعنى بالعلوم السياسية، العدد 16، ص 37.

14. حنفي، خ، مجيب، م، (2013)، عنف ما بعد التغيير: العوامل المغذية للعنف في مراحل الانتقال الديمقراطي، ملحق اتجاهات نظرية، مجلة السياسة الدولية، العدد 193.
15. جابر حسن. عادة، (2018)، النظريات الحديثة في دراسة ظاهرة الإرهاب، القاهرة: المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، جامعة قناة السويس - كلية التجارة الاسماعيلية، مجلد 9 عدد2.
16. رجب، إيمان. (2019)، سياسات مكافحة الإرهاب في مصر الفاعلية والتحديات، القاهرة: دراسات إستراتيجية، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية، العدد 296، المجلد 28، ص 4-12.
17. شعبان، رضا. (2019)، مذكرة دولية توثق دعم قطر لإرهابي ليبيا، أبو ظبي: جريدة العين الإخبارية، متاح علي: <http://al-ain.com/article/terrorism> (اطلاع 20 اغسطس 2020)
18. شعيب، مختار. (2016)، خريف الإرهاب ... والفوضى الجديدة الرايات السوداء من سيكاري إلى داعش، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ص 61-64.
19. عبد الرحمن، وليد. (2019)، الجيش المصري: ماضون في اقتلاع بذور الإرهاب بسيناء، القاهرة: جريدة الشرق الأوسط الدولية، العدد 14794، متاح على: <http://aawsat.com/home/article> (اطلاع 23 اغسطس 2020)
20. علي، آية محمد. (2017)، التعرض للبرامج الحوارية التلفزيونية ومواقع التواصل الاجتماعي وعلاقته بمستوى الثقة السياسية لدى الجمهور المصري، رسالة ماجستير، القاهرة: كلية الإعلام، جامعة القاهرة، ص 112 - 119.
21. عودة، جهاد. (2015)، التمويل الدولي لتنظيم الدولة الإسلامية "داعش"، القاهرة، المكتب العربي للمعارف، ص113.
22. محفوظ، محمد. (2014)، قطاع الأمن المصري في عام 2013 ما بين أسئلة الثورة وإجاباتها، الأردن: تقرير إخباري عن التطورات في قطاع الأمن المصري خلال عام 2013، مؤتمر تحول قطاع الأمن العربي في المرحلة الانتقالية في الفترة 22-23 يناير، ص 11
23. مصطفى، هويدا. (2018)، الإعلام ومواجهة الإرهاب دليل الممارسة المهنية، القاهرة، العربي للنشر والتوزيع، ص 219 - 222.
24. هلال، محمد. (2018)، ظاهرة الإرهاب الدولي وتأثيرها على الأمن القومي المصري بعد ثورة 30 يونيو 2013، رسالة ماجستير كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة، ص74.
25. يوسف، حنان. (2016)، تشاركية وسائل الإعلام والمجتمع المدني في مكافحة الإرهاب رؤية إجرائية في ضوء مدخل تقاسم المعرفة، القاهرة: المنظمة العربية للحوار، العدد 21، ص 3-4.

ثانياً: المراجع باللغة الانجليزية

1. Barak, R. (2019), The Sinai Peninsula threat development and Response concept, Washington: The SAB An center for Middle East Policy, Brookings, Number 31, pp. 9-12.
2. Borg, R. and Williams, P. (2019), the Egyptian military: A slumbering Giant awakens, Lebanon : Carnegie middle east center, available at : <http://Carnegie-mec.org> (Accessed 22 August 2020).

3. Brooke. S , (2015) ,Islamic groups Social Service Provision and Attitudinal Change in Egypt ,:combating Terrorism center at west point.
4. Easton, D. (1949), A Framework for Political Analysis, New York: Alfred A. Kropf, pp. 24-25.
5. E lbehie, H. (2018), Electronic police Ambush system via vehicles drivers' safety authentication system, Cairo: *International Journal of Information Technology and Computer Science*, Vol. 10, No. 91, pp. 8 – 32.
6. El sherif, A. (2014), *The Egyptian Muslim brother d's Failures*, Washington: Carnegie Endowment for International Peace.
7. Fernaldez, D. (2016), *The War on Terror in the United Nations*, London: Elaph Publishing, p. 60.
8. Final Statement- International Conference on combating the financing of Dash Al- Qaeda, (2018), Paris: ministry for Europe and foreign Affairs, 25-26 April, Available at: <http://www.diplomatie.gouv.fr/en>. (Accessed 28 August2020).
9. Hafez, M. (2019), the Arab league: its foundation and role in Arab regional security, PhD, International law, Ashlarq forum, pp 22. available at: <http://research.sharqforum.org>. (accessed 28 August2020)
10. Mansour. M, (2019), Giza Bus Attack Threatens Egypt's Security, Cairo: Terrorism Monitor Volume: 17 Issue ,22 January.
11. Salah. K, (2016), indicators of variance in the frequency of terrorist Attacks across Egyptian Governorates, master of global affairs, the American university in Cairo.
12. Schweitzer. Y, (2017), The War on Terrorism in Sinai: A Watershed? Institute for National Security. Studies29 Nov.
13. Waddington, D. (2017), A SWOT Analysis of Community Policing as are Form Schema for the Egyptian National Police to Counter Violent Extremism, Albany: PhD, New York University, pp. 102 – 157.

ثالثاً: قواعد البيانات على شبكة الإنترنت

1. The State Information Service (Egypt).- <https://www.sis.gov.eg/?lang=ar>
2. Institute for Economics and Peace (2016). "[Global Peace Index 2016](#)" (PDF). Vision of humanity .org.- http://static.visionofhumanity.org/sites/default/files/GPI%202016%20Report_2.pdf
3. Institute for Economics & Peace. Global Peace Index 2018: Measuring Peace in a Complex World, Sydney, June 2018, [Global Peace Index 2018](#).- <https://www.economicsandpeace.org>